تعزيز بيئة ريادية خضراء ومستدامة كآلية لتفعيل السلوك الريادي الأخضر واستحداث الوظائف الخضراء: تجارب ورؤى

Promoting a Green and Sustainable Entrepreneurial Environment as a Mechanism for Activating Green Entrepreneurial Behavior and Creating Green Jobs : Experiences and Insights

لعبني أحلام [1]، عمارة شريف [2]

LABENNI Ahlem [1]، AMARA Charif

[1] مخبر المقاولاتية واستراتيجيات الابتكار في بيئة المال والأعمال، جامعة جيجل(الجزائر)،
ahlem.labenni@univ-jijel.dz

[2] مخبر المقاولاتية واستراتيجيات الابتكار في بيئة المال والأعمال، جامعة جيجل(الجزائر)،
charif.amara@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2023/10/16 تاريخ القبول: 2024/03/20 تاريخ النشر: 2024/04/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية تعزيز بيئة ريادية خضراء ومستدامة في تفعيل السلوك الريادي الأخضر واستحداث الوظائف الخضراء من خلال الإشارة إلى تجارب دولية(عربية وأجنبية) ، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن تعزيز بيئة ريادية خضراء ومستدامة يساهم بشدة في تفعيل السلوكيات الريادية الخضراء وخلق الوظائف الخضراء والتي بدورها تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

كلمات مفتاحية: بيئة ريادية مستدامة، الوظائف الخضراء، السلوك الريادي الأخضر، التنمية المستدامة.

تصنيفات JEL : Q56؛ Q57؛ Q01

المؤلف المرسل: أحلام لعبني، **الإيميل:** ahlem.labenni@univ-jijel.dz

Abstract:

This study aims to highlight the importance of promoting a green and sustainable entrepreneurial environment in activating green entrepreneurial behavior and creating green jobs by referencing international experiences.

To achieve this, a descriptive-analytical approach was adopted, and the study yielded a set of key results, including the following: Enhancing a green and sustainable entrepreneurial environment greatly contributes to the activation of green entrepreneurial behaviors and the creation of green jobs, which in turn contribute to achieving sustainable development goals within the framework of transitioning towards a green economy.

Keywords: Sustainable Entrepreneurship, Green Jobs, Green Entrepreneurial Behavior, Sustainable Development.

JEL Classification Codes : Q56 ؛Q57 ؛Q01.

1.مقدمة

في العصر الحالي، يواجه العالم العديد من التحديات التي تتسم بالتعقيد والتفاعل فما بينها، ومن بين هذه التحديات الحاجة الملحة لخلق فرص عمل "خضراء" وملائمة للشباب الذين يعانون من البطالة، بالإضافة إلى التحديات البيئية مثل التلوث وتغير المناخ، والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية والتي أدت إلى تفاقم الأزمة البيئية.

ولمواجهة هذه التحديات، ظهر اتجاه دولي جديد يعرف بـ"الاقتصاد الأخضر"، الذي يعكس الاهتمام المتزايد بالمسائل البيئية ويدفع الدول والحكومات إلى الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويركز هذا التوجه بشكل خاص على خلق فرص عمل "خضراء" ولائقة في القطاعين العام والخاص، وعلى تعزيز الأسواق المستدامة وبناء اقتصاد يتجانس مع هذا التوجه الأخضر من جهة، و تقليل من معدلات البطالة والفقر ، والحد من التأثيرات البيئية الضارة من جهة أخرى، و تلعب ريادة الأعمال الخضراء بصفة خاصة دورًا حاسمًا في تحقيق ذلك، فهي تشجع على تبني سلوكيات مستدامة تسهم في حماية البيئة وتقديم فرص عمل جديدة ومستدامة في مجالات متنوعة، وتمثل "ريادة الأعمال الخضراء" استجابة مباشرة للتحديات المتصلة بخلق فرص عمل لائقة والمحافظة على البيئة.

بشكل عام، يمكن القول أن تفعيل السلوك الريادي الأخضر وحل مشكلات البيئة هما ركنان مترابطان ومن أهم تحديات عالمنا اليوم، ويتعين التعامل معهما بشكل جدي ومتكامل يشمل ريادة الأعمال الخضراء والاستثمار في التكنولوجيا البيئية والانتاج الأنظف والزراعة المستدامة وتعزيز مختلف الممارسات الصديقة للبيئة والخضراء، لتحقيق تنمية مستدامة شاملة تحافظ على البيئة وتوفر فرص عمل خضراء ولائقة للشباب.

1.1 إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق، يمكن طرح الاشكالية التالية: هل يمكن تفعيل السلوك الريادي الأخضر واستحداث الوظائف الخضراء من خلال تعزيز بيئة ريادية مستدامة؟

2.1 فرضيات البحث:

وللإجابة على إشكالية بحثنا، تم صياغة الفرضيات التالية:

- التوجهات الحديثة لاقتصاديات الدول تتماشى مع أهداف الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
- تجربة وجهود بعض الدول في تعزيز بيئة ريادية خضراء لها دور كبير في تفعيل سلوكيات ريادية خضراء واستحداث الوظائف الخضراء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة حول العالم.
- تعزيز بيئة ريادية خضراء ومستدامة ينوع من فرص التوظيف في مجالات جديدة (وظائف خضراء) ويشجع على خلق مشاريع مبتكرة صديقة للبيئة.

3.1 أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

- معرفة أهمية تعزيز بيئة ريادية خضراء في تفعيل السلوك الريادي الأخضر وخلق وظائف لائقة.
- الدعوة إلى الحد من التداعيات البيئة السلبية من خلال دعم السلوكيات الريادية الخضراء والتوظيف الأخضر.
- عرض تجارب لبعض الدول التي تسعى لاستحداث وظائف خضراء من خلال خلق بيئة ريادية خضراء مستدامة.

4.1 أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع في حد ذاته، وهو ابراز أهمية تعزيز بيئة ريادية خضراء ومستدامة في تفعيل السلوك الريادي الأخضر واستحداث الوظائف الخضراء من أجل تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر (توفير مناصب عمل لائقة والحفاظ على البيئة).

5.1 منهج البحث والأدوات المستخدمة

نظرا لطبيعة موضوع البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة وكشف العلاقة الموجودة بين متغيراتها، وقد جمع المعلومات بالاعتماد على مجموعة من المراجع والمتمثلة أساسا في المنشورات العلمية المختلفة.

6.1 هيكل البحث:

لمعالجة موضوع البحث تم تقسيمة إلى العناصر الآتية: الإطار النظري العام لمتغيرات الدراسة، وكذا عرض تجارب بعض الدول في تعزيز بيئة ريادية خضراء ومستدامة.

7.1 الدراسات السابقة:

دراسة (El-Sherif, 2023) تحت عنوان :" GREEN JOBS AND GREEN ENTREPRENEURS IN THE MENA REGION: CHALLENGES AND OPPRTUNITIES "

أتت فكرة هذه الورقة البحثية من الحاجة إلى معالجة معدلات البطالة المرتفعة والمتزايدة بالفعل بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(MENA) ، كما أشارت إليه منظمة العمل الدولية تواجه المنطقة تحديات في توفير فرص عمل لائقة للشباب تفاقمت بسبب تأثيرات جائحة COVID-19 وأزمة روسيا وأوكرانيا. وتؤكد الدراسة على أهمية النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التوظيف الكامل والإنتاجي، متوافقًا مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ويؤكد أيضًا على أهمية التعامل مع التحديات العالمية، بما في ذلك تغير المناخ، ويقترح تعزيز "الوظائف الخضراء" وريادة الأعمال الخضراء كوسيلة لدفع الاستدامة والنمو في المنطقة.

دراسة (معمر، 2023) تحت عنوان : "دور المقاولاتية الخضراء في استحداث وظائف خضراء - بالإشارة لحالة الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الأهمية التنموية الاستراتيجية للمقاولاتية الخضراء باعتبارها أصبحت مصدر اهتمام الدول بما فيها الجزائر كونها تخلق فرص عمل والثروة، وخلصت الدراسة إلى أن أهمية المقاولاتية الخضراء تظهر من خلال الدور الذي تلعبه في استحداث وظائف

خضراء بدلا من وظائف تقليدية تراعي البعد البيئي في نشاطها، أو تتخذه حيزا أساسيا للنشاط الأمر الذي يشكل منعرجا فعال لتحقيق التنمية المستدامة.

دراسة (Musa, Fadeyi, & Samoil, 2021) تحت عنوان:" Green Entrepreneurship and Employment Generation in a Developing Nation: The Nigerian Case "

تقدم هده الورقة البحثية رابطًا بين ريادة الأعمال الخضراء وكيف يمكن أن تدفع بتوظيف في اقتصاد نامٍ، حيث يعد مؤشرًا للتنمية المستدامة من خلال الإنتاج والخدمات الخضراء. حيث تبدأ بتقديم مفهوم ريادة الأعمال الخضراء وتشرح كيف كان من الصعب أن نجد تعريفًا عالميًا لهذا المصطلح. وتقدم الدراسة بعد ذلك خلفية للأعمال الخضراء من خلال وسائل تساهم ليس فقط في مكافحة تغير المناخ، ولكن أيضًا في توفير تمويل دائم في العملية. من خلال اعتماد تحليل التباين والانحراف المعياري والمتوسط قامت الدراسة بتحليل أداة استبيان تسعى لمعرفة الصلة والوظائف الحالية لريادة الأعمال الخضراء وكشفت أن ريادة الأعمال الخضراء ستضيف في نهاية المطاف قيمة إلى اقتصاد الدولة وستقربها أيضًا من تحقيق التزاماتها الوطنية المحددة.

دراسة (Ham, M, Hanley, J, & Gázquez, 2020) تحت عنوان:" Growing green : Fostering a green entrepreneurial ecosystem for youth "

في هذا البحث، تم تقييم قدرة البيئات ريادة الأعمال في عشر دول (تشيلي، الإكوادور، بيرو، كينيا، السنغال، جنوب إفريقيا، زامبيا، بنجلاديش، الهند، وسريلانكا) على تعزيز ريادة الأعمال الخضراء للشبان، مما يمكن أن يجعل التنمية الاقتصادية أكثر استدامة مع تقليل بطالة الشباب والفقر وهذا من خلال تحليل حالات دراسية وأكثر من 30 مقابلة مع خبراء، وتوصلت الدراسة إلى أن دعم رواد الأعمال الشبان الخضراء يتطلب دعمًا منسقًا من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وتعبئة الموارد، وسبل التشكيل، وتحسين الوصول إلى منتجات مالية مناسبة، ومبادرات مستهدفة تتوافق مع السياقات والظروف المحلية لتحقيق النجاح.

2.الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

1.2 الاقتصاد الأخضر:

يعتبر الاقتصاد الأخضر أحد أهم التوجهات التي تبنها الدول حول العالم لمواجهة أهم تحديات هذا القرن، ويمكن تعريفه "بأنه واحد من الاسباب التي تؤدي الي تطور ونمو البشرية وتحقيق التوزيع العادل للثروات، و بتحقيقه سوف يؤدي بشكل ملحوظ الي تقليل الأخطار و الندرة

البيئية" (صبيحة، 2011، ص88)، وعرفه البنك الدولي بأنه الاقتصاد الذي يتميز بالفاعلية في استخدام الموارد الطبيعة ويهدف إلى الحفاظ على البيئة والحد من التدهور البيئي لتحقيق التنمية الشاملة في جميع جوانب الحياة. (الشمري وآخرون، 2016، ص 20)، ولهذا التوجه المستدام أهمية بالغة هي (قحام وشرقرق،2016، ص 440):

- خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن إنتاج واستهلاك الطاقة، من خلال الدعوة إلى رفع كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة التي تعتبر ركيزة أساسية لمسار التحول إلى اقتصاد اخضر.
- خلق فرص عمالة أكثر مما يحقق دخل أكبر كما يساعد الاقتصاد المستدام في تخفيف من حدة الفقر والبطالة وتحسين المستوى المعيش للأفراد خاصة في المناطق الريفية والمنعزلة من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استثمارها.

ويهتم الاقتصاد الاخضر بالعديد من المجلات كالسياحة والتجارة، المدن الذكية، النقل المستدام، الطاقة الخضراء، الصناعة والتكنولوجيا النظيفة، الثروة السمكية، الزراعة والغابات، البيئة والموارد، المياه والصرف الصحي، إدارة النفايات (ماحي،2021، ص497).

2.2 التنمية المستدامة :

تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات المجتمع الحالي مع الأخذ في عين الاعتبار احتياجات الأجيال المستقبلية (MAHCINE & CHERCHEM, 2019, p. 51)، أو أنها "تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الاقطاب الثلاث، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، لدلك فهي التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية وتدعم الحياة على الأرض" (ماحي ، 2021، ص 491)، ومنه نستنتج أن التنمية المستدامة هي عبارة عن التنمية التي توازن بين التنمية الاقتصادية والبيئة والاجتماعية، وتسعى لتحسين من جودة الحياة والحفاظ على مصالح الاجيال القادمة دون الحاق الضرر بمصالح الجيل الحالي، وحتى تتحقق التنمية المستدامة لابد من توفر مجموعة من الأنظمة هي: (طواهري وبوروبة،2023، ص140)

- النظام السياسي: يعنى بتوفير الأمن للمواطنين وتمكينهم من المشاركة الفعّالة في عملية اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى تنظيم جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- النظام الاقتصادي: يُعنى النظام الاقتصادي بتحقيق فائض إنتاجي بشكل مستدام وتعزيز الاعتماد الذاتي، حيث يتم التركيز على تنمية القدرات الإنتاجية وتحقيق التوازن بين العرض والطلب بطريقة تعزز الاستدامة الاقتصادية.
- النظام الانتاجي والإداري: ويهتم بالأنماط التجارية والتمويلية المستدامة.
- النظام الاجتماعي: النظام الاجتماعي يُركز على تقديم حلول واقتراحات للتنمية غير المتوازنة، ويعمل على تعزيز فعاليات المشاركة الاجتماعية بما يشمل تعزيز التوازن وتعدد الأصوات والمشاركة الفعّالة للنوع الاجتماعي.

ولتنمية المستدامة ثلاث أبعاد مترابطة فيما بينها، وكل بعد يهتم بقطاع أو مجال معين، وهي موضحة في الجدول رقم 1.

الجدول 1: أبعاد التنمية المستدامة

البعد البيئي	البعد الاجتماعي	البعد الاقتصادي
الطاقة	استدامة المنظمات	نمو اقتصادي مستدام
النظم البيئية	التنوع الثقافي	العدالة الاقتصادية
القدرة على التكيف	الحراك الاجتماعي	كفاءة رأس المال
التنوع البيولوجي	المشاركة الشعبية	اشباع الحاجات الأساسية

المصدر: العايب عبد الرحمان، 2011، الصفحة،24.

3.2 الريادة الخضراء :

تعرف ريادة الأعمال عموما بأنها عبارة عن ظاهرة إيجابية تتعلق بإنشاء أعمال ومشاريع مبدعة ومبتكرة، واغتنام الفرص الجديدة المتاحة في الأسواق (Rosario, Costa, & Da silva, 2019)، أما الريادة الخضراء فقد أشارت أغلب الدراسات التي اهتمت بهذا المجال إلى العديد من المفاهيم لوصف هذا المفهوم واطلق عليها مصطلح "الريادة المستدامة أو البيئية" لما لها من علاقة وطيدة بالبيئة وهي تلمح عموما إلى الحفاظ عليها (Saari & Joensuu-Salo, 2019, p. 2)، وقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD تعريفا متقارب في معناه مع التنمية المستدامة حيث عرفها بـ " الريادة الخضراء إما من حيث النتائج او المنتجات أو الخدمات الخضراء، أو من حيث العمليات بالعمليات الخضراء أو من حيث مساهمتها في المخرجات الاجتماعية عن طريق الحد من الفقر وعدم المساواة، توفير العمل اللائق والآمن، تدعيم الاستدامة باستخدام منتجات فعالة وذات كفاءة، العمليات والممارسات الفعالة، إضافة إلى دعم التنمية الاقتصادية من خلال

خلق وظائف جديدة" (UNCTAD, 2017, p. 5)، كما تعرف على أنها: " تلك الاستثمارات الانتاجية أو الخدمية المرتبطة بالبيئة والتي تهدف إلى توفير منتجات نظيفة (المنتجات الخضراء) التي لا تضر بها، كما تشمل المشاريع الوقائية لتجنب حدوث تلوث بالبيئة أو تدهور أو نضوب في مواردها" (بن خديجة و وهيبة، 2019، ص 107).

إن القيام بالأعمال الريادية الخضراء يستلزم على الحكومة والدول تفعيل النوايا الخضراء لدى الأفراد وتحويلها إلى "سلوكيات ريادية خضراء" من خلال مجموعة من وسائل الدعم والمرافقة، فالسلوك الريادي الأخضر مبني على مبدأ الاستدامة مع قيم خضراء عميقة مع توفير منتجات أو خدمات خضراء تتضمن تكامل أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية وهو سلوك يستهدف إنشاء المشاريع الصديقة للبيئة (Yi, 2020, pp. 1-7) .

ومنه نستنتج أن الريادة الخضراء هي عبارة عن أعمال صديقة للبيئة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وخلق نوع من التوان بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في حين أن السلوك الريادي الأخضر هو عبارة عن الفعل الذي يؤدي إلى خلق مشاريع تراعي عند انشائها الجانب البيئي.

4.2 الوظائف الخضراء:

إن مفهوم الوظائف الخضراء قريب نوعا من مفهوم الاعمال الريادية الخضراء، وتعتبر "الوظائف الخضراء" إحدى مقاربات "الاقتصاد الأخضر" الذي يرتكز مفهومه على إعادة صياغة الأنشطة والظواهر الاقتصادية لتكون أكثر ملائمة للبيئة والتنمية الاجتماعية، ويقصد "بالوظائف الخضراء: "تلك الأعمال التي تكفل تخفيف الأثر البيئي للشركات والقطاعات الاقتصادية وتؤدي إلى تخفيض مستوياته إلى حدود يمكن تحملها، ومن أمثلة هذه الوظائف تلك التي توجد في قطاعات كثيرة من الاقتصاد، كالطاقة وإعادة تدوير النفايات وفي الزراعة والتشييد والنقل. وكل هذه الوظائف من شأنها أن تسهم في تخفيض استهلاك الطاقة وحسن استخدام المواد الأولية من خلال استراتيجيات تعمل على تخليص الاقتصاد من الكربون وتقليل انبعاث الغازات الدفيئة، وتخفيض أو إزالة جميع أشكال النفايات والتلوث، وحماية وإصلاح النظم البيئية والتنوع البيولوجي" (فطوم، 2023، ص329)، وتكم أهمية الوظائف الخضراء في النقاط التالية: (سعيدة، 2022، ص72)

- تحسين كفاءة الطاقة والمواد الخام.

- الحد من انبعاث غاز الكربون المسبب للاحتباس الحراري.
- حماية البيئة واستعادة توازن النظام البيئي تدريجيا.
- تقديم خدمات ومنتجات تعود بالنفع على الانسان والبيئة.
- التقليل من استخدام الموارد الطبيعية.

ويهدف مفهوم "الوظائف الخضراء" إلى تحقيق توازن بين تحسين الأوضاع البيئية والاقتصادية، يعتبر هذا المفهوم استراتيجية شاملة تسعى إلى دمج بين هدفين أساسيين: الحد من الفقر وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة. ويهدف إلى توفير فرص عمل مستدامة ولائقة للأفراد، مما يسهم في تقليل معدلات البطالة بين الشباب خاصة وتحسين المستوى المعيشي للعائلات، في الوقت نفسه، يعمل على تعزيز الممارسات الخضراء المستدامة وتقليل الأثر البيئي للمنشآت الاقتصادية خاصة الصناعية. يشمل ذلك الحفاظ على النظم البيئية والتنوع البيولوجي، وزيادة كفاءة استهلاك الموارد الطبيعة، وتعزيز الاقتصاد الخالي من الانبعاثات السامة، والتقليل من مستوى النفايات والتلوث. (فطوم،2023، ص332).

3. عرض تجارب بعض الدول في تعزيز بيئة ريادية خضراء ومستدامة

هناك العديد من الدول في العالم تعاني من مشاكل بيئية عميقة ومن ارتفاع نسبة الشباب الذي يعاني من البطالة، وحتى تتمكن الدول من التخفيف من آثار التلوث البيئي وتوفير وظائف لائقة في نفس الوقت، توجهت إلى ضرورة دعم وتعزيز بيئة ريادة خضراء ومستدامة، من خلال سن مجموعة من السياسات والاجراءات المختلفة لخلق نظام بيئي مستدام، والذي يأمل من خلاله في التأثير في قرارات وتوجهات الشباب والمؤسسات للتوجه نحو تقنيات تعزيز البيئة وتقديم منتجات خضراء في مشاريعهم، ومن أهم الدول التي عانت من مشاكل بيئية وسعت لخلق وظائف لائقة وبدلت جهود كبيرة في سبيل تعزيز بيئة ريادية خضراء ومستدامة ، نذكر:

1.3 التجارب الأجنبية في خلق بيئة ريادية خضراء ومستدامة:

1.1.3 تجربة الهند(India):

تواجه الهند ارتفاع كبير لنسبة البطالة بين الشباب من الجنسين و ومن اتساع ظاهرة الفقر والأمية خاصة بين النساء إضافة التلوث الصناعي، وبلغ عدد العاملين في الاقتصاد الغير رسمي في الهند حوالي 80.9 في المئة وهي نسبة عالية جدا وبالتالي فإن نقص فرص التوظيف في القطاع الحكومي هي مشكل آخر يقف أمام تطور هذا البلد، ورغم ذلك شهدت الهند معدلات نمو

مرتفعة بشكل مستمر في السنوات الأخيرة إضافة إلى مشاركة النساء بشكل محدد في قطاع التوظيف، ولكن هذا النمو يتناقض مع الفقر والعدالة الاجتماعية المستمرة، وباعتبار الهند دولة معرضة لمخاطر الكوارث الطبيعية بشكل متكرر أدى ذلك إلى ضرر بالغ سواء في الجانب الاقتصادي أو الإنساني، ورغم معاناة الحكومة الهندية من كل الجوانب قدمت بعضًا من أكثر التشريعات المتقدمة والشاملة في العالم التي تهدف إلى الحد من الفقر وتوظيف الشباب وتحسين الاستدامة البيئية والاستعداد للكوارث الطبيعية، و أطلقت في سنة 2014 مشروع "الهند النظيفة" وهي مبادرة وطنية للصرف الصحي بميزانية تقدر بحوالي 10 مليارات دولار أمريكي. كما زادت الحكومة التمويل لمشاريع الطاقة الشمسية والرياح ، ودعمت الهند وبشدة مسرعات الأعمال في جميع أنحاء البلاد، وكثير منها مرتبط بالجامعات مثل برنامج "Start Up India" وخطة المساعدة للشركات الناشئة "Start Up Assistance Scheme" ولعبت الحكومة الهندية دورا جوهريا من خلال تمكين السياسات والخطط والمبادرات التنموية مثل المنتديات والشبكات، والمنصات الإلكترونية، والفعاليات، والجوائز لدعم المؤسسات الاجتماعية من خلال توفير منصة لهم، ومجلس المهارات لوظائف البيئة الخضراء (SCGJ) هو واحد من أهم المبادرات التي تقوم بها حكومة الهند، حيث يتولى مباشرة برامج تنمية المهارات الخضراء في الهند ويهدف إلى تحديد احتياجات التدريب لمستخدمي الخدمات وأيضًا للمصنعين ومقدمي الخدمات ضمن قطاع الأعمال الخضراء، وتنفيذ مبادرات تنمية المهارات وتطوير الرواد بالتعاون مع الصناعة على مستوى وطني والتي ستسهل تحقيق إمكانيات الهند في مجال "الأعمال الخضراء"، (Ham, M, Hanley, J, & Gázquez, 2020,pp 31,32)، وسعت الحكومة الهندية إلى مضاعفة قدرتها من الطاقة المتجددة في حدود عام 2024 إلى 175 جيجاوات، إضافة إلى انشاء بورصة مستدامة لدعم المستثمرين المهتمين بإنشاء المشاريع الصديقة للبيئة، إضافة إلى ذلك أدرج البنك الاحتياطي في الهند قطاع صناعة الطاقة الصغيرة المتجددة ومنحه الأولوية في التمويل منذ سنة 2015 ضمن سياسة ما يسمى بالتمويل الأخضر (بن رجدال و بن زيدان،2023،ص 163).

رغم جهود الحكومة الهندية لتعزيز بيئة ريادية خضراء ودعم المشاريع الصديقة للبيئة، واجهت العديد من العوائق والتحديات أهمها نقص المصادر المناسبة للتمويل وعدم الوعي الثقافي حول ريادة الأعمال كأساس لبدء عمل تجاري، إضافة غلى ذلك تعاني الهند من مشكل تركز الأعمال الخضراء في المناطق الحضرية لتوفر البنية التحتية الملائمة لنجاحها، ومع توسع المدن

الثانوية المتزايد ونموها السريع فإن توسيع خدمات تطوير الأعمال إلى المدن الصغيرة والمناطق الريفية أمر ضروري لبناء هذا القطاع وإحداث نوع من التوازن بين المدينة والريف (Ham, M, Hanley, J, & Gázquez, 2020,p 32).

2.1.3 تجربة كوريا الجنوبية(South Korea):

بالعودة قليلا إلى تاريخ كوريا الجنوبية في العقود القليلة الماضية، لن تجد سوى الحرب والدمار والتضخم والركود الاقتصادي والفقر وخسائر بشرية كبيرة جراء الحرب اليابانية، لذلك فكوريا الجنوبية كانت في وضعية اقل ما يقال عنها كارثية، عمالة غير مؤهلة وغير مدربة ، اقتصاد مدمر وهش، انتشار البطالة، والاعتماد الكلي على المساعدات الأمريكية والاجنبية في العيش، لذلك فالشعب كان محبط ويعاني الأمرين ، لكن في غضون ثلاثون سنة فقط استطاعت كوريا الجنوبية إعادة بناء اقتصاد قوي معتمدة على خطط تنموية مرحلية استمرت لسنوات وشملت جميع القطاعات (زعيش،2019،ص ص284-290)، لكن هذا النمو السريع والمتطور كانت له ضريبة بالغة على البيئة، وكبقية الدول في العالم، اعتنقت كوريا الجنوبية لفكرة التنمية المستدامة كمبدأ توجيهي في قوانينها وسياساتها البيئية، بما في ذلك قانون الأطُر البيئية لسنة 1990 وقانون التنمية المستدامة لسنة 2007، وتم تقديم مفهوم النمو الأخضر لأول مرة كتوجيه سياسي في القوانين والسياسات البيئية الكورية في عام 2009، مع صدور القانون الأساسي للنمو الأخضر منخفض الكربون في سنة 2010، ووفقا لمفهوم النمو الأخضر حددت كوريا هدفها الأول للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، كما لعبت كوريا الجنوبية دورًا رائدًا ومتميز في تطوير فكرة النمو الأخضر على الصعيدين الوطني والدولي، وساهمت بشكل كبير في إنشاء معهد النمو الأخضر العالمي (GGGI) وهو مؤسسة غير ربحية مقره في كوريا الجنوبية، والتي تمت ترقيته إلى منظمة دولية جديدة في مؤتمر ريو+20 في سنة 2012. ومن مهامه نشر فكرة النمو الأخضر كنموذج جديد للنمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم .(Jae-Hyup & Jisuk, 2020,p5)

من أجل تدارك النواتج البيئية السلبية التي نتجت عن التطور الكبير والسريع لكوريا الجنوبية، اتجهت كوريا مباشرة إلى تعزيز بيئة ريادية مستدامة ودعم السلوكيات الخضراء في شتى المجالات وأصبحت بذلك من بين أهم الدول التي ترسم سياسات واضحة لدعم التنمية المستدامة والسلوكيات الخضراء حول العالم، وسنقوم بالتحدث عن أهم انجازات كوريا في القطاع الاخضر في هذه السطور، بداية وبالضبط في سنة 2008 خصصت كوريا الجنوبية حوالي 80 في المئة من

مخططاتها لدعم المشاريع الخضراء، وفي السنة الموالية أعلنت الحكومة عن خطط استثمارية في مجال التكنولوجيا النظيفة (التكنولوجيا الخضراء) مخصصة بذلك ما قيمته 85 مليار دولار لإنجاح ودعم المشاريع المستدامة، إضافة إلى التأسيس إلى مشاريع ضخمة ضمن قطاع إعادة تدوير النفايات، والطاقات المتجددة ، وأعلنت كوريا الجنوبية أنها تسعى لتصدر المراتب العشر الأولى في مجال التكنولوجيا النظيفة بحلول سنة 2020(جبيلي و بن سعيد،2021، ص ص110-111)، وقد تم تنفيد سياسة الوظائف الخضراء في إطار سياسة النمو الأخضر منخفض الكربون لحكومة لي ميونغ-باك، وتم تصوير هذا النمو على أنه نمو يقلل من انبعاثات الغازات الدفيئة وتلوث البيئة، وتم تقديمه كمثال يمكن أن يشكل نمواً وطنياً جديداً يستند إلى تطوير التكنولوجيا الخضراء واستخدام الطاقة النظيفة، وفي الخطاب الذي ألقاه في 15 أغسطس 2008 بمناسبة الاحتفال بعيد التحرير في الذكرى الستين لتأسيس الدولة، قدم الرئيس "لي ميونغ-باك" فكرة النمو الأخضر منخفض الكربون على النحو التالي: "في هذا اليوم الذي نحتفل فيه بالذكرى الستين لتأسيس جمهورية كوريا، أتيت لأعرض مفهوم النمو الأخضر منخفض الكربون كمحور لرؤيتنا الجديدة، فالنمو الأخضر هو نمو مستدام يهدف إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتلويث البيئة، إنه النمو الذي يمكن أن يكون نمواً وطنياً جديداً يخلق محركات نمو جديدة ووظائف جديدة من خلال تطوير التكنولوجيا البيئية واستخدام الطاقة النظيفة" وهذا دليل على الرغبة الكبيرة لحكومة كوريا الجنوبية في بناء اقتصاد أخضر مستدام، ومنه تم إنشاء اللجنة الرئاسية للنمو الأخضر للإشراف على المشروع بأكمله، وتم إنشاء نظام تنفيذ سياسة النمو الأخضر من خلال تشريع "قانون الإطار المتعلق بالنمو منخفض الكربون والأخضر" وفي فبراير 2009 تم تأكيد مسودة القانون الحكومي تحت اسم "قانون الإطار المتعلق بالنمو منخفض الكربون والأخضر" وتم المصادقة على مشروع القانون في الجمعية الوطنية في 29 ديسمبر 2009، مما منحه الأساس القانوني كقانون إطاري، وبذلك تحول النمو الأخضر من بيان سياسي إلى مؤسسة فعلية تمثل استراتيجية النمو الأخضر الوطنية لمدة 5 سنوات (2009-2013)، وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)بإصدار تقييم إيجابي لسياسة النمو الأخضر في كوريا الجنوبية وفي تقريره السنوي لعام 2009 بعنوان "استغلال الفرص الخضراء" ميزت كوريا الجنوبية كأهم بلد يمنح أهمية قصوى للبيئة من خلال تخصيص نسبة عالية جدًا من الإنفاق الحكومي لتعافي الاقتصاد (بنسبة تصل إلى 81٪). وهذا المستوى من التخصيصات كان الأعلى عالميًا متفوقًا على الاتحاد الأوروبي والصين

وأستراليا، وقد شهدت سياسة الوظائف الخضراء في كوريا الجنوبية انقطاعًا كبيرًا منذ تولي الرئيس Park Geun-hye زمام الأمور في البلد، حيث قامت الحكومة بتنفيذ مشاريع ووظائف قصيرة دون تقديم حلاً أساسيًا مثمرا، لذلك فسياسة الوظائف الخضراء تواجه الآن وضعًا محتدمًا وغير واضح في كوريا الجنوبية(Jung, 2015,pp8754-8757) .

2.3 تجارب عربية في خلق بيئة ريادية خضراء ومستدامة:

1.2.3 تجربة المملكة العربية السعودية:

إن السعودية من أهم الدول العربية التي قطعت أشواطا مهمة في التطور والازدهار، بل وأحدثت طفرة تنموية في مختلف جوانب الحياة، فبالنسبة لقطاع الأعمال والصناعة احتلت المملكة العربية مراتب جد متقدمة على المستوى العالمي والعربي، وإن هذه التنمية السريعة التي حققتها المملكة كان لها الأثر السلبي على الموارد والبيئة، لذلك اعتمدت الدولة استراتيجيات هامة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والوقوف أمام التحديات البيئية المختلفة، وتعتبر "رؤية 2030" التي اطلقت عام 2016 كبداية لتجسيد توجهاتها نحو التنمية المستدامة، ومن هنا برزت أهمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وانتهاج السياسات الخضراء لحل مختلف المشاكل خاصة البيئية وتعزيز فرص العمل في القطاعات الخضراء (الزراعة العضوية، الطاقة المتجددة، الزراعة المستدامة...)والقطاعات القابلة للتخضير(السياحة، البناء والتشييد...)، فحسب رؤية المملكة 2030 فإن قطاع الطاقة المتجددة يمثل أحد أهم أعمدة التنويع الاقتصادي بعيدا عن القطاع البترولي، والذي من خلالها أعلن انه سيتم توظيف أكثر من 7000 موظف في مجال الطاقات المتجددة بحلول عام 2020، أما قطاع المباني الخضراء في السعودية فقد سجلت حوالي 300مشروع للأبنية الخضراء، وبتطبيق رؤية السعودية 2030 فيتوقع رفع حصتها من هذه الأبنية إلى 30 بالمئة، وفي ظل التوجه نحو الاقتصاد الاخضر يعتبر النقل المستدام من أهم القطاعات التي يعول عليها لتوليد مشاريع ريادية ومبتكرة وخلق وظائف من خلال الاستثمار في البنى التحتية ومركبات النقل الاخضر المستدام (عبد الغفار و بخاري، 2018)، وفما يلي أهم جهود المملكة العربية السعودية التي بدلتها في إطار توجها نحو الاقتصاد الأخضر من أجل خلق بيئية مستدامة لتشجيع الاعمال الخضراء بصفة عامة والذي يتوقع من خلالها أيضا خلق مناصب عمل لائقة للشباب وحماية البيئة: (المالكي، 2017)

- تم الإعلان عن خطة طموحة تعتبر واحدة من أبرز المبادرات على مستوى العالم في مجال الطاقة المتجددة، تهدف هذه الخطة إلى إنتاج 41 جيجاوات من الطاقة الشمسية بحلول عام 2032، وذلك لتلبية ثلث حاجة المملكة من الكهرباء. تقدر تكلفة هذه المشروعات بحوالي 109 مليار دولار، وتم الكشف عن هذه الخطة في منتصف عام 2012 من قبل مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، وتطمح المملكة في تحقيق تحول كبير نحو الاستدامة البيئية، وتهدف هذه الخطة إلى تقليل الاعتماد على البترول في إنتاج الكهرباء وإلى خلق فرص عمل جديدة، ويشمل الهدف الرئيسي للخطة أيضًا إنشاء صناعة للطاقة الشمسية محليًا، مما يعزز من الاقتصاد المحلي ويوفر فرصًا للشركات المحلية للمشاركة في هذه الصناعة المستدام.
- تتطلع المملكة إلى زيادة معدل إعادة استخدام المياه ليتجاوز 65% بحلول عام 2020، وزيادته إلى أكثر من 95% بحلول عام 2040. يُخطط لتحقيق هذه الأهداف عبر تحويل مرافق معالجة مياه الصرف الصحي إلى مصدر رئيسي للمياه في مختلف القطاعات، وتم تخصيص حوالي 66 بليون دولار للاستثمارات طويلة الأجل في مشاريع تطوير مرافق معالجة المياه وتحلية مياه البحر خلال العشر سنوات القادمة وفي الوقت نفسه تسعى الحكومة إلى تحقيق نسبة 100% لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي بحلول عام 2025 في المدن والمحافظات والمراكز التي يصل عدد سكانها إلى 5000 نسمة أو أكثر.
- تبذل المملكة جهودًا جادة لمواجهة خطر النفايات، وليس فقط التخلص منها، بل للاستفادة منها أيضًا. تمثل هذه الجهود في إنشاء ثلاث مصانع لمعالجة النفايات يبلغ إجمالي طاقتها السنوية 65 طن، وقد ركزت المملكة جهودها في مجال تحويل وتصنيع النفايات الورقية والبلاستيكية والمعدنية والعضوية، هذه المبادرات تعكس التزام المملكة بالحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال إعادة التدوير واستخدام الموارد بكفاءة.
- تم إنشاء المركز السعودي لكفاءة الطاقة بقرار مجلس الوزراء رقم 363 وبتاريخ 24 ذو القعدة 1431هـ، الذي قضى بتحويل البرنامج الوطني (المؤقت) إلى إدارة وترشيد الطاقة في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ليصبح مركزًا وطنيًا دائمًا في إطار التنظيم الإداري للمدينة يُعرف بـ "المركز السعودي لكفاءة الطاقة"، وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود الترشيد ورفع كفاءة استهلاك الطاقة، وتوحيد الجهود بين الجهات الحكومية وغير

الحكومية في هذا المجال، هذا المركز يساهم بشكل كبير في دعم والمحافظة على الثروة الوطنية من مصادر الطاقة مما يعزز من التنمية والاقتصاد الوطني ويحقق أدنى مستويات استهلاك الممكنة بالنسبة للناتج الوطني العام وعدد السكان.

2.2.3 تجربة تونس:

تعتبر تونس من بين أهم الدول العربية التي أولت اهتمامها بكل ما يتعلق "بالاقتصاد الأخضر"، راجية من ذلك التخفيف من حدة التحديات البيئية ومكافحة مشكل البطالة، وبالعودة إلى السنوات القليلة الماضية نجد أن دولة تونس قد وضعت أهم الأطر القانونية والحوافز الاقتصادية التي تتعلق بتنمية مختلف المبادرات المتعلقة بالبيئة، وتم تنفيذ مجموعة من المبادرات في سنوات مختلفة، أما في عام 2010فقد تم إطلاق مشروع الإنتاج النظيف في تونس، هذا المشروع يهدف إلى مساعدة المؤسسات على الامتثال للمعايير البيئية العالمية، بهدف تعزيز صادرات تونس إلى الأسواق الأوروبية، ويتضمن المشروع جهودًا لخفض استهلاك الطاقة والمياه والتحكم في التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية، وقد امتدت مساحة الأراضي المخصصة للزراعة العضوية في تونس إلى حوالي 330,000 هكتار ما يُمثل حوالي 6.6% من الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد في سنة 2011 (اتحاد المصارف العربية، 2016)

إن أهم خطوات دولة تونس في توجهها نحو الاقتصاد الأخضر هي تلك الخطوة المتعلقة بالطاقات المتجددة سنة 2005، حيث تم إقرار قانون ينص على إنشاء نظام للحفاظ على الطاقة، وتم إنشاء آلية تمويل تدعم تقنيات الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة وتم تمويل هذه الآلية من خلال فرض رسوم على التسجيل الأولي للسيارات العاملة بالبنزين والديزل ورسوم على استيراد أو إنتاج معدات تكييف الهواء باستثناء تلك المُصنعة للتصـــــدير، وخلال الفترة بين عامي 2000 و 2008، تم توفير حوالي 1.1 مليار دولار في فواتير الطاقـــة للحكومة نتيجة لخطط الطاقة النظيفة، هدفت هذه الخطة إلى أن يصبح 20٪ من استهلاك الطاقة الأولي من مصادر متجددة بحلول عام 2011، وقدمت الحكومة خطة الطاقة الشمسية الوطنية الأولى وخطط تكميلية أخرى بهدف زيادة حصة الطاقة المتجددة إلى 5.4٪ بحلول عام 2014. وكانت الموارد الإجمالية اللازمة لتنفيذ هذه الخطة حوالي 5.2 مليون دولار، منها 175 بليون دولار من الصندوق الوطني و530 مليون دولار من القطاع العام و1660 بليون دولار من صناديق القطاع الخاص والمتبقي من التمويلات الدولية والتعاونية، مع احتمال تنفيذ 40 مشروعًا لصادرات الطاقة عام 2016،وكان من

المتوقع أن تصل وفورات الطاقة من هذه الخطة إلى 22٪ بحلول عام 2016 مع انخفاض في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ويتضمن الدعم المالي والضريبي للبرنامج إعفاءً من ضريبة القيمة المضافة وتخفيضًا بمقدار 3.1 مليون طن سنويًا في الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى قرض بنكي بفائدة منخفضة يمكن سداده عبر فواتير منتظمة للوكالة التونسية للكهرباء والغاز، من جهة أخرى تتلقى البنوك الوطنية دعمًا يمكنها من تمويل مشروعات تسخين المياه بالطاقة الشمسية بفوائد مالية منخفضة جدا، وخلال الفترة من عام 2008 إلى عام 2014 ساهم البرنامج الشمسي التونسي في تجنب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 214 ألف طن وذلك بفضل تبني تقنيات الطاقة الشمسية، وتم تركيب حوالي 1000 نظام شمسي مما ساهم في تقليل اعتماد البلاد على الوقود الأحفوري وانخفضت الانبعاثات الكربونية بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، أتاح البرنامج العديد من فرص العمل، حيث سُجلت 42 شركة على الأقل وألف مؤسسة رسميًا، هذه التجربة الناجحة في الاستثمار في الطاقة المتجددة تحقق عوائد كبيرة، تخلق فرص عمل جديدة، وتقلل من اعتماد البلاد على واردات الطاقة (المالكي،2017، ص ص 183 -184)، وإن أهم مبادرات الدولة التونسية في مجال الاقتصاد الاخضر هو الاعلان عن استراتيجية وطنية(سنة 2015) تركز على تطوير الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنمية المستدامة وخل وظائف لائقة في قطاعات مختلفة، مثل الطاقة المتجددة والنقل المستدام والسياحة البيولوجية والفلاحة البيولوجي، و تم عام 2016، التوصل إلى اتفاق بين البنك التونسي للتضامن وكونفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية ومركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة. تم توقيع اتفاقية شراكة ثلاثية تحمل اسم "مشروع-Vert Eco" بهدف دعم الاستثمار والمبادرات الشبابية الريادية المبدعة والمبتكرة لتنفيذ مشاريع صغيرة في مجال الاقتصاد الأخضر. تهدف هذه المبادرة إلى تشجيع الشباب على الاستثمار في مشاريع صديقة للبيئة وتعزيز التنمية المستدامة في البلاد (اتحاد المصارف العربية، 2016).

4. نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها في ما يلي:

- تعزيز بيئة ريادية خضراء ومستدامة يساهم بشدة في تفعيل السلوكيات الريادية الخضراء والتي تهدف بدورها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

- التكنولوجيا والصناعات النظيفة، إدارة النفايات وإعادة تدوير، الطاقات المتجددة والزراعة المستدامة من أهم النشاطات الخضراء الناجمة عن تعزيز بيئة ريادية خضراء ومستدامة.
- تعتبر الوظائف الخضراء واللائقة من بين أهم البدائل التي تحد من التدهور البيئي وتخفف من ظاهرة البطالة في الوقت نفسه.
- إن التحول نحو الاقتصاد الأخضر والرغبة في تعزيز بيئات مستدامة هو بمثابة التخلي عن الوظائف التقليدية تدريجيا من جهة، ومن جهة أخرى يعني تخضير الوظائف المستقبلية والاستثمارات والمشاريع الجديدة.
- من خلال عرض تجارب لدول تتميز باختلاف البيئة الجغرافية والثقافية والاجتماعية، مع اختلاف الظروف الاقتصادية والتنموية، تبين أن الدول وحتى تنتقل إلى مصاف الدول المتقدمة لابد لها من الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر وتسخير كل الامكانيات الازمة لذلك.
- تعد الهند من الدول التي قطعت أشواطا مهمة في تحقيق التنمية المستدامة ودعم المشاريع الخضراء من خلال العديد من السياسات والبرامج أهمها **برامج تنمية المهارات الخضراء في الهند.**
- إن كوريا الجنوبية من أكثر الدول التي عانت من اقتصاد مدمر جراء الحرب اليابانية، واستطاعت في وقت وجيز اعتلاء قمة الدول الرائدة في المجال الاخضر والتنمية المستدامة وهي نموذج ناجح يجب الاقتداء.
- إن المملكة العربية السعودية ودولة تونس من بين أهم الدول العربية التي تسعى جاهدة لتجسيد مبادئ الاقتصاد الأخضر على أرض الواقع، وقد قطعوا أشواطا هامة في سبيل تحقيق ذلك.

6. مقترحات الدراسة:

- ضرورة التوعية حول القضايا البيئية وأهمية تحقيق التنمية المستدامة عبر القيام بحملات توعوية ومحاضرات عامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ونشرها حول العالم.

- وضع سياسات خضراء واضحة وفعالة تشجع على الابتكار البيئي وتدعم المشاريع الخضراء مع توفير حوافز مادية للمبادرات الصديقة لليئة خاصة للشباب الراغب في المشاركة في بناء اقتصاد مستدام.
- اعتماد تشريعات وقوانين تعزز الممارسات الصديقة للبيئة وتفرض قيودًا وعقوبات على النشاطات الضارة بالبيئة.
- تقديم الدعم الازم للمؤسسات والأفراد الذين يبدعون في ابتكار تقنيات تكنولوجيا ومنتجات جديدة تسهم في الحفاظ على البيئة وتوفر مناصب عمل لائقة ووظائف خضراء مستدامة.
- العمل على زيادة الاستثمار في البنية التحتية الخضراء وتحسين نقل الطاقة، وإدارة النفايات والانتاج الأنظف.
- توفير التعليم والتدريب اللازم للأفراد (خاصة المرأة) لتطوير مهاراتهم وخبراتهم في المجالات الصديقة للبيئة.
- توفير فرص للشباب ورواد الأعمال الخضراء لتطوير مشاريع جديدة تعتمد على الموارد المتجددة والانتاج الأنظف وتعزز الاقتصاد الدائري.
- تعزيز السلوكيات الاستهلاكية المستدامة وتشجيع استخدام المنتجات البيئية وإعادة التدوير.
- ضمان وجود آليات فعالة لتقييم ومراقبة في تنفيد سياسات الدول نحو تفعيل السلوك الريادي الأخضر واستحداث الوظائف الخضراء مع إجراء التعديلات اللازمة لتحسين الأداء وتحقيقه.

7.خاتمة

يعتبر التحول نحو الاقتصاد الأخضر ضرورة ملحة ولا غنى عنها لكافة الدول عامة والدول النامية والسائرة في طريق النمو خاصة، نظرًا لأهميته الكبيرة في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية، ويساهم هذا التوجه المستدام بشكل كبير في التخفيف من آثار التدهور البيئي وبالتالي في حماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى ذلك، يعزز التحول نحو الاقتصاد الأخضر خلق فرص

عمل جديدة ولائقة في مختلف القطاعات كالخدماتية والاقتصادية والصناعية، مما يسهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد والتخفيف من حدة الفقر من خلال الاعتماد على الطاقة المتجددة والانتاج الأنظف وتحسين كفاءة استخدام الموارد والتي تستهدف أساسا توليد وخلق فرص عمل خضراء ولائقة للشباب وطالبي العمل حول العالم.

وهناك العديد من الدول قد خطت خطوات رائدة نحو تعزيز بيئة ريادية خضراء ومستدامة، مما يعكس التزامها بأهداف الاقتصاد الاخضر، فمن خلال سياسات التنمية والاستراتيجيات الوطنية قامت الهند، وكوريا الجنوبية، والسعودية، وتونس بإعطاء الأولوية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، وقد نفذت هذه الدول برامج داعمة وأسست مراكز تدريبية، إلى جانب تشريعات وقوانين تهدف إلى تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر ودعم المشاريع الصديقة للبيئة والوظائف الخضراء، ومع إن استمرار التزام الدول بهذا التوجه وتعزيز جهودها في تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر سيكون له تأثير إيجابي كبير على المجتمعات المحلية والعالمية، وسيسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا للجميع.

8. قائمة المراجع

1.8 المراجع باللغة العربية:

- اتحاد المصارف العربية. (2016). آفاق الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية. الآمانة العامةإدارة الدراسات والبحوث.
- العايب عبد الرحمان. (2011). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل التنمية المستدامة. ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- بخوش صبيحة. (2011). اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، 1989.2007. عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- جوهر بن رجدال، و فاطمة الزهراء بن زيدان. (2023). تمويل المؤسسات الناشئة الخضراء في الاقتصاد الاخضر-دراسة تجارب دولية-. مجلة الإبداع، 13(1)، 153.172.
- حازم حجلة سعيدة. (2022). الوظائف الخضراء في الاتحاد الأروبي مع الاشارة إلى مجموعة تجارب. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 6(4)، 70.84.

- حليمة بن سعدة، و محمد أمين جبلي. (2021). تجربة كوريا الجنوبية في تبني السلوك الأخضر وانعكاسها على التنمية المستدامة. مجلة التنظيم والعمل، 9(1)، 102.116.
- عبد الله بن محمد المالكي. (2017). التحول نحو الاقتصاد الأخضر : تجارب دولية. المجلة العربية للإدارة، 37(4)، 196،167.
- محمد زعيش. (2019). كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية. مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، 3(1)، 283.306.
- معمر فطوم. (2023). دور المقاولاتية الخضراء في استحداث وظائف خضراء . بالاشارة إلى حالة الجزائر ـ مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، 7(1)، 321.340.
- منصف بن خديجة، و عبيد وهيبة. (2019). المشاريع المقاولاتية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة– عرض تجارب دولية ووطنية ناجحة-. مجلة إقتصاد المال والأعمال، 3(4)، 101.117.
- نادية عواد عبد الغفار، و عبلة عبد الحميد بخاري. (2018). تخضير الوظائف في ظل التحول نحو الاقتصاد الأاخضر:التطبيق على المملكة العربية السعودية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 122.130.
- نور الهدى ماحي . (2021). التحول نحو الاقتصاد الاخضر كنموذج جديد من اجل تحقيق التنميةاملستدامة. دراسة قطاع الطاقة الخضراء في الجزائر. مجلة المالية والاسواق، 08(02)، 488.507.
- وهيبة قحام، و سمير شرقرق. (2016). الاقتصاد الاخصر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل مشاريع الاقتصاد الاخضر في الجزائر . مجلة البحوث الاقتصادية والمالية(6)، 435.455.

2.8 المراجع باللغة الأجنبية:

- El-Sherif, S. (2023, June). green jobs and green entrepreneurs in the mena region: challenges and opportunities. Consulté le 09 04, 2023, sur EuroMeSCo: https://www.euromesco.net/

- Ham, C., M, ., Hanley, J, D., & Gázquez, S. (2020). Growing green:Fostering a green entrepreneurial ecosystem for youth. Geneva,Switherland: International Labour Organization.
- Jae-Hyup, L., & Jisuk, W. (2020). Green New Deal Policy of South Korea: Policy Innovation for a Sustainability Transition. Review of Sustainability, 12, 1.17.
- Jung, Y.-M. (2015). Is South Korea's Green Job Policy Sustainable? Sustainability, 8749.8767.
- MAHCINE, H., & CHERCHEM, M. (2019). Le développement durable et innovation marketing dans les services bancaires (le cas des banques algériennes). Revue finance et Marché, 6(1), 47-67.
- Musa, R., Fadeyi, & Samoil, T. (2021). Green Entrepreneurship and Employment Generation in a Developing Nation: The Nigerian Case. Journal of Humanities, 5(1), 81.88.
- Rosario, c., Costa, A. A., & Da silva, A. L. (2019). Gender And Entrepreneurship: In Which Areas Of Higher Education Are Women And Men More Entrepreneurial? Economic and Social Development: Book of Proceedings; Varazdin.
- Saari, u., & Joensuu-Salo, s. (2019). Green Entrepreneurship. Springer.
- UNCTAD, U. N. (2017). Promoting Entrepreneurship for sustainable Development : A selection of Business cases from the Empretec Network. UN, Available at : https://bit.ly/39bW9Jg. Accessed in : 09/07/2020.
- Yi, G. (2020). From green entrepreneurial intentions to green entrepreneurial behaviors: the role of university entrepreneurial support and external institutional support. International Entrepreneurship and Management Journal, 1.17.